



المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات  
«مف»

## اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني (اشد) برنامج العمل الوطني والاجتماعي

■ نحو حركة شبابية ديمقراطية فلسطينية

للهوض بواقع الشباب الفلسطيني في لبنان

■ دفاعاً عن قضايا الشباب

وتعزيز دورهم ومشاركتهم في العملية الوطنية

سلسلة «كراسات مف»

العدد السادس عشر - كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٧



**اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني (اشد)  
برنامج العمل الوطني والاجتماعي**



## المحتويات

٧	• هذا الكراس
٩	• مقدمة
١٣	• البرنامج الوطني والسياسي
١٧	• البرنامج النقابي والإجتماعي
١٩	• الواقع التعليمي
٢١	• واقع التعليم في المرحلتين الابتدائية والاعدادية
٢٥	• التعليم الثانوي
٢٧	• التعليم الجامعي
٣٣	• التعليم المهني
٣٧	• الخريجون وحق العمل
٤١	• محور العمل الثقافي والاجتماعي
٤٥	• الشباب وتحديات الهجرة
٤٩	• الآفات الاجتماعية ومخاطرها على الشباب
٥٣	• الاتحادات والمنظمات الشعبية والمؤسسات الشبابية
٥٧	• الشباب والمشاركة السياسية



## هذا الكراس

■ يتضمن هذا الكراس، وهو السادس عشر من إصدارات «المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات» (ملف) آخر تقرير عمل على صياغته «اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني» (أشد) الذراع الشبابية في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وهو يتضمن دراسة وافية بحدود مهمات التقرير ووظيفته، عن واقع الشباب الفلسطيني في لبنان، وهمومه واهتماماته وقضاياه السياسية والتربوية والتعليمية، والنقابية والثقافية والاجتماعية وغيرها. وي طرح التقرير في السياق ما يراها حلولاً لمثل هذه الهموم والقضايا، باعتبارها مداخل لقيام حركة شبابية فلسطينية ديمقراطية، تتحمل مسؤولياتها الوطنية، ازاء قضيتها، خاصة حق العودة للاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها، والاجتماعية والنقابية والثقافية، انطلاقاً من التقرير المتقدم لدور الشباب في العملية المجتمعية، خاصة وأنهم يشكلون أطراً تمتلك العلم والمعرفة، والحيوية والطموح والتطلع نحو الغد، ورسم مستقبلهم كشباب، ولأنفسهم كأفراد، ولشعبهم كقضية وطنية وقومية.

ولعل واقع الشباب الفلسطيني في لبنان، يختلف عن واقع الشباب الفلسطيني في الدول المضيفة الأخرى، لخصوصية وضع اللاجئين الفلسطينيين في ظل الحكومات اللبنانية المتعاقبة، التي مازالت ترفض أن تفك الحصار عن الحقوق المدنية والاجتماعية للاجئين، بدعاوي وذرائع،

أثبتت التجربة والوقائع بطلانها، وهي محاولة لإخفاء الدوافع الحقيقية وراء هذا الحصار غير الإنساني.

«المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات» (ملف)، تقديراً منه لدور الشباب الفلسطيني في لبنان، ولدور «اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني» (أشد) في صفوف الشباب، يتبنى هذا التقرير ويصدره في واحد من كراساتة الدورية ■

مركز «ملف»



## مقدمة

■ يعتبر المجتمع الفلسطيني بشكل عام وفي لبنان بشكل خاص مجتمعاً فنياً، فنصف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هم تحت الخامسة والعشرين، بينما تزيد نسبة الفئة العمرية (٢٥ . ٢٩ سنة) عن ثلث السكان بحسب آخر التقديرات والمسوحات.

تعتبر فئة الشباب من أكثر الفئات الاجتماعية تضرراً من الاستهدافات العديدة التي يتعرض لها المجتمع الفلسطيني. لذلك تعددت الإستهدافات الاقتصادية والاجتماعية كما طالت الجوانب النفسية والفكرية.. وتزداد خطورة هذه الاستهدافات مع إتساع درجة النقد للحالة الفلسطينية، نتيجة إتساع الهوة بين الحالة الجماهيرية والحالة السياسية والشعور العام بأن الشباب بات متروكاً لقدره دون أية تغطية سياسية أو إجتماعية..

إنطلاقاً من هذا فإن الشباب الفلسطيني في لبنان، ونتيجة الخصوصية التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون، بشكل عام، كان أكثر تأثراً، بين الفئات الاجتماعية الأخرى، بسبب الواقع والظروف الصعبة التي مر بها اللاجئون في لبنان. وهم الذين تعرضوا منذ بدايات اللجوء لكل أشكال القهر والتهميش الإقتصادي والإجتماعي، بفعل القيود التي فرضت عليهم في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية من قبل الدولة اللبنانية، وبفعل ما تعرض له هؤلاء اللاجئون من ضربات وحروب كثيرة ومتعددة طالب بها المخيمات بشكل خاص.

يعيش هذا الشباب ضمن مؤثرات الحالة السياسية والاجتماعية المفروضة على الشعب الفلسطيني وعلى اللاجئين الفلسطينيين في الشتات، وهم الفئة الأكثر تأثراً بتقلبات الحياة، والأكثر تضرراً من سياسات الحرمان والإضطهاد والقهر والتهميش في لبنان.. أضف إليها الواقع الخاص للمخيمات الفلسطينية خاصة في

جوانبها الأمنية، ما تزيد من حالة الإحباط لدى الشباب بخاصة.

يعاني قطاع الشباب من أزمات عدة في مقدمتها صعوبات القدرة على الجمع بين متطلبات الشباب الفلسطيني السياسية الوطنية والاجتماعية من جهة والتعايش في حدود الظروف المفروضة من الدولة المضيفة من جهة ثانية، مما أفرز جملة من المشاكل المركبة والمعقدة ويعود هذا لأسباب عدة منها ما له علاقة بالوضع الفلسطيني وغياب دور المؤسسات الوطنية المعنية برعاية شؤون الشباب، ومنها ما له علاقة بالتحديات الخارجية المؤثرة بمختلف الجوانب المرتبطة بالقضية الفلسطينية وواقع الشعب الفلسطيني.

لكل هذه الإعتبارات يمكن القول، إن المشكلة الأساس التي يعاني منها مجتمع اللاجئين الفلسطينيين، وفي القلب منه الشباب، هي مشكلة التشتت واللجوء بعيداً عن أرض الوطن. وما يرتبط بذلك من تهديد للهوية الوطنية التي تنمو وتتطور من خلال الفعاليات الشبابية والدور الذي يمكن للشباب ان يقوم به لجهة صون هذه الهوية والدفاع عنها، سواء من خلال فعاليات وطنية عامة في إطار النضال الوطني الفلسطيني العام، أو بالتفرد بفعاليات هي من اهتمامات الشباب وهمومهم.

ويسجل لهذا القطاع مشاركته الفاعلة والمبكرة في العمل الوطني الفلسطيني، وإنخراطه بشتى ميادين العمل وبمختلف المراحل النضالية التي مرت على الشعب الفلسطيني. ولم يبخل يوماً في تقديم أعلى التضحيات دفاعاً عن قضيته وحقوقه الوطنية المشروعة، وفي مقدمتها حقه بالعودة الى دياره وممتلكاته ومواجهة مشاريع التهجير والتوطين.

ويفعل وعي وإدراك الشعب الفلسطيني لصعوبة التحديات التي تواجه قضيته الوطنية، أولى اللاجئين الفلسطينيين أهمية كبيرة للتعليم بإعتباره عنصراً هاماً ورئيسياً يساهم في إذكاء الشعور الوطني. فبالرغم من النكبة التي حلت بهم وإقتلتهم من أرضهم، والظروف الصعبة التي واجهوها، إلا أنهم أولوا التعليم أهمية

رئيسية لإيمانهم بأن التعليم هو حبل النجاة والخلص الذي يمكنهم من العيش الكريم ومواجهة كل التحديات التي تعصف بظروفهم السياسية والاجتماعية. وهم الذين فقدوا بناهم الاقتصادية وأطروهم المجتمعية. لقد أصبح التعليم يشكل أمراً لازماً من أجل مواجهة ظروف الحياة القاسية في ظل التنافس القاسي للحصول على عمل في لبنان والدول العربية المضيف. كما شكل النجاح والتفوق التعليمي بالنسبة للفلسطينيين نوعاً من التعويض النفسي والاجتماعي عما لحق بهم من غبن وللتغلب على السلبات الناجمة عن وضعهم كلاجئين.

لكن هذا الطموح والنجاح لدى الشباب الفلسطيني في لبنان إصطدم بالكثير من العوائق، لعل أهمها حالة الحرمان والتمييز التي تعرض وما زال يتعرض لها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان بفعل القوانين السارية، خاصة ما له علاقة بالمهنيين وبالخريجين وحملة الشهادات الجامعية..

وقد أشارت العديد من التقارير والدراسات الصادرة عن مراكز أبحاث عربية، إلى أن أكثر الفئات حرماناً في المجتمعات العربية هم الشباب والنساء واللاجئون. وهذا يعني أن الشباب الفلسطيني، ذكوراً وإناثاً، يعانون حرماناً مزدوجاً لكونهم شباناً ولاجئين في الوقت نفسه، كما جاءت دراسة مفصلة للجامعة الأميركية في بيروت بالتعاون مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) حول أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لتبين أن ما نسبته ٥٦% من الشباب والمهنيين الفلسطينيين في لبنان هم عاطلون عن العمل.

ولعل سياسة حرمان المهنيين الفلسطينيين من حملة الشهادات الجامعية من حق العمل تشكل دعوة صريحة للشباب الفلسطيني لعدم الإقبال على طلب العلم، خاصة التعليم العالي نتيجة سياسة البطالة التي يعانيها الخريجون، بما يعني قتل طاقات وإبداعات الشباب الفلسطيني وطموحاتهم ودفعهم الى خيارات بعيدة عن تطلعاتهم.

ولا شك بأن واقع الحرمان والمعاناة المفروض على الشباب الفلسطيني في

لبنان، يزيد حياته صعوبةً وتعقيداً، ويؤثر بشكل كبير على واقعه الاقتصادي والاجتماعي، كما يسهم هذا الواقع الناجم عن تفاقم وارتفاع نسبة البطالة بين صفوف الشباب الفلسطيني في لبنان، في توفير الارضية الخصبة لنمو المشكلات والظواهر السلبية. وتفشي العديد من الآفات الإجتماعية بين صفوف الشباب والمراهقين، وتفاقم المشكلات النفسية الناجمة عن الإحساس بالإغتراب والحصار والقهر والتهميش، الى جانب إسهام ذلك بهجرة أعداد كبيرة من الشباب في مخاطرة في البحار هرباً من واقع مؤلم. وهذا أخطر ما في الأمر، خاصة بالنسبة الى الشعب الفلسطيني الذي يشكل الشباب عماده الرئيسي وثروته الأساسية التي يراهن عليها لإكمال مسيرته النضالية من أجل إستعادة حقوقه الوطنية.

وإنطلاقاً من الدور المحوري للشباب الفلسطيني في مسيرة النضال الفلسطيني، وضرورة التعاطي معهم كقطاع إجتماعي له خصوصيته وقادر على ممارسة أشكال مختلفة من النضال، لا بد من البرامج التي تمكن الشباب من أداء دوره الوطني النضالي والسياسي إلى جانب معالجة مشكلاته وقضاياه الإجتماعية والإقتصادية والتربوية والثقافية وغيرها، وضرورة تنظيم صفوفه وتأطيره بشكل منظم ومنحه الفرصة وإفصاح المجال أمامه للارتقاء بدوره وفعله النضالي والسياسي والاجتماعي دفاعاً عن حقوق ومصالح الشباب والطلبة، وتمكينه من أخذ دوره المتقدم في حركة اللاجئين ونضالها من أجل حق العودة ومن أجل إنجاز الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، من خلال برامج عمل وخطط تستجيب لتطلعاتهم وإهتماماتهم وإحتياجاتهم، ولعل التحديات التي تواجهها القضية الفلسطينية تفرض تقديم البرامج التي تعمق الوعي بتطورات القضية الوطنية وظروفها السياسية، وهذا يتم من خلال التفاعل المباشر معهم وعبر الأنشطة وورش العمل التي تسهم في إشراك أكبر قاعدة ممكنة من الشباب بالتفاعل والحوار بمختلف القضايا السياسية والوطنية، الى جانب العمل على توسيع مشاركتهم بالتحركات الجماهيرية والنشاطات الوطنية والاجتماعية والنقابية ■

## البرنامج الوطني والسياسي

■ تؤكد التجربة التاريخية الفريدة للشعب الفلسطيني بأن الشباب الفلسطيني يتمتع بدرجة عالية من الوعي السياسي والانتماء الوطني، ومرد ذلك يعود بالطبع الى قسوة الظروف التي عايشها الشعب الفلسطيني منذ بدء الصراع العربي-الصهيوني، والظلم الكبير الذي كابدته، ما أسهم في تكوين وتمتين وعي الشباب الفلسطيني بقضيته، ودفعته بحماسة وإصرار للإنخراط في العمل السياسي الوطني النضالي، دفاعاً عن قضية شعبه وحقوقه الوطنية المشروعة.

وأثبت الشباب الفلسطيني على مدار التاريخ أنه قادر على العطاء غير المحدود، حيث سجل حضوراً بارزاً منذ السنوات الأولى للنكبة وما قبلها، وصولاً إلى إنطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة وما تبعها من محطات نضالية وكفاحية شارك فيها الشباب الفلسطيني بفعالية كبيرة مقدماً الكثير من التضحيات في سبيل الدفاع عن القضية والحقوق الفلسطينية.

وحمل الشباب الفلسطيني راية الدفاع عن حق العودة ومواجهة مشاريع التوطين والتهجير، وانخرط بشكل كبير في النضال الوطني بأشكاله المتعددة، كما خاض التحركات الجماهيرية دفاعاً عن الحقوق الوطنية.

في الذكرى الثالثة والستين للنكبة الكبرى وكذلك الرابعة والأربعون للنكسة (٢٠١١) أكد الشباب رفضهم الإكتفاء بالعودة شعاراً وحقاً يُشهر في المناسبات، وأصرّوا على أن يمارسوا هذا الحق بأنفسهم... فإقتحموا الأرض والحدود والأسلاك الشائكة التي تمنعهم عن وطنهم فلسطين، لم يرتضوا بمشاهدتها وإن على مسافة قريبة، فالوطن دعاهم قلبوا النداء، مؤكدين قناعة الشعب الفلسطيني بأسره، بأن لا سلام ولا استقرار في المنطقة، ما لم يُستجب لتحقيق المطالب والحقوق الوطنية

المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حق العودة إلى الديار والممتلكات ...  
الوعي والإدراك هذا، والظروف والتحديات التي ما زالت تواجه القضية  
الوطنية الفلسطينية، الى جانب التحديات الخاصة بأوضاع الشباب الفلسطيني،  
كلها عوامل تستدعي وجود برامج ورؤى محددة، تشكل بوصلة عمل لقطاع  
الشباب، بما يعزز من دوره الوطني والسياسي، ويجعله في الموقع المؤثر والفاعل  
في مختلف عناوين النضال الفلسطيني، بإستناد إلى أهداف واضحة تركز إلى  
العناوين التالية:

- تعبئة طاقات الشباب وتطوير دورهم في إطار حركة اللاجئين لكي تأخذ  
أشكالا أكثر تنظيماً وقدرة على التأثير، من خلال بلورة أهدافها وخطابها، وتكون  
قادرة على إيصال صوتها وفعلها إلى اصحاب القرار . ما يحتاج إلى توسيع دائرة  
نشاطها وفعلها، تحت شعارات واضحة، مؤكدة بأن حق العودة هو حق ثابت  
وتاريخي لا مساومة عليه ولا مقايضة به، وغير قابل للتجزئة، وأن تطبيق حق  
العودة هو الخيار الوحيد الممكن، الذي يقبل به اللاجئون الفلسطينيون.

- تفعيل مشاركة الشباب في الحراك لأجل دعم صمود ومقاومة الشعب  
الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في مواجهة الإحتلال الإسرائيلي  
وسياسته التوسعية الاستيطانية وممارساته العدوانية وإعتقالاته المستمرة للمواطنين.

- تعزيز إنخراط الشباب والطلبة في نضال اللاجئين الفلسطينيين في لبنان  
وتحركاتهم الخاصة من أجل نيل وإقرار حقوقهم الانسانية والاجتماعية، وفي  
مقدمها حق العمل والتملك تعزيزاً لصمودهم لحين العودة الى ديارهم.

- التمسك براية م.ت.ف الإئتلافية بصفتها الجبهة الوطنية المتحدة للشعب  
الفلسطيني، واستقلالية كيانه وشخصيته الوطنية، والدفاع عن برنامجها الوطني  
أساساً لإعادة بناء الائتلاف الجبهوي الشامل في إطارها وتوطيد مكانتها كممثل  
شرعي ووحيد لشعبنا والنضال من أجل إعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية.

- تفعيل وتطوير المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني، من خلال بناء حركة شبابية ديمقراطية فلسطينية تناضل لإعادة بناء وتفعيل المؤسسات الشبابية الوطنية في منظمة التحرير الفلسطينية والضغط من أجل إتاحة الفرصة للشباب للمشاركة الفاعلة بالقرار الوطني الفلسطيني من خلال إشراكه بمختلف الهيئات والمؤسسات الوطنية.

- النهوض بأوضاع الشباب الفلسطيني وإشاعة المفاهيم والممارسات الديمقراطية والأفكار والثقافة الوطنية التقدمية في صفوفهم تعزيزاً لإسهامهم في العملية الوطنية. وإطلاق حركة ثقافية تصون التراث الوطني وتعمل على تطوير وإثراء مضمونه التقدمي والإنساني وربطه بتاريخ الوطن وجغرافيته وتراثه النضالي، في مواجهة مشاريع التطبيع والغزو الثقافي وتزوير التاريخ الوطني الفلسطيني.

- تطوير النشاط السياسي للشباب والطلبة، وتفعيل النشاط الوطني في المراكز والمخيمات وفي الجامعات والمدارس والمعاهد، وإحياء كافة المناسبات الوطنية ■





## البرنامج النقابي والإجتماعي

■ من أجل حق العمل والتعليم الجامعي المجاني  
وتحسين المستوى التعليمي بمدارس الاونروا



## الواقع التعليمي

■ مثل التعليم بالنسبة للاجئين الفلسطينيين عنصراً هاماً ورئيسياً في إذكاء الشعور الوطني، فبالرغم من النكبة التي حلت بهم واقتلاعهم من أرضهم والظروف الصعبة التي واجهوها، إلا أنهم أولوا التعليم أهمية رئيسية لايمانهم بأن التعليم هو جسر العبور الى واقع افضل وحياة كريمة تتفدهم من واقع يؤسهم الاقتصادي، ومواجهة كل التحديات التي تعصف بظروفهم السياسية والاجتماعية. وهم المحرومون من القاعدة الاقتصادية والإطار الاجتماعي اللذين يضمنان لهم الحياة الكريمة والمستقرة ولو بمستوى نسبي، أصبح التعليم يشكل أمراً ضرورياً وملجأً من أجل مواجهة ظروف الحياة القاسية في ظل التنافس القاسي للحصول على عمل في لبنان والدول العربية المضيفة، شكل النجاح والتفوق التعليمي بالنسبة للفلسطينيين نوعاً من التعويض النفسي والاجتماعي عما لحق بهم من غبن وللتغلب على السلبية الناجمة عن وضعهم كلاجئين.

ويغطي البرنامج التعليمي للأونروا المرحلة الابتدائية لمدة ست سنوات (من عمر ٦-١٢ سنة)، والمرحلة الاعدادية لمدة ثلاث سنوات (من عمر ١٣-١٦ سنة). هاتان المرحلتان تشكلان جوهر برنامج التعليم الاساسي في الاونروا، الى جانب المرحلة الثانوية، ولا تدخل مرحلة ما قبل التعليم الإبتدائي ضمن برنامجها التعليمي. كما تقوم الأونروا بإدارة مركزين للتدريب المهني في سبيلين وطرابلس يلتحق بهما حوالي ١,١٠٠ طالب.

يعتبر البرنامج التعليمي في الاونروا من أكبر البرامج على مستوى الخدمات، ويستهلك ما يقارب نصف الموازنة. ففي العام ٢٠١٤ بلغت موازنة هذا القسم ٣٩,٨ مليون دولار، أي ما نسبته ٤٢,٢١٪ من إجمالي الموازنة العامة المخصصة

للبنان التي بلغت ٩٤,٣ مليون دولار.

يبلغ عدد الطلبة الفلسطينيين المتحققين بمدارس الانروا في لبنان حوالي ٣٨٠٠٠ طالب، موزعين على ٦٧ مدرسة في المراحل الثلاث الإبتدائية، الإعدادية والثانوية، في جميع المناطق والمخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان.

وخلال الأعوام الماضية، وتحديداً في العام ٢٠١٥، تعرض البرنامج التعليمي في وكالة الانروا لإهتزازات عدة، نتيجة العجزات المالية المتواصلة التي أعلنت عنها الوكالة، وطالت معظم جوانب خدماتها وبرامجها، ولا سيما البرنامج التعليمي، حيث اتخذت المنظمة الدولية سلسلة إجراءات تقليصية شملت دمج بعض المدارس، وخفض عدد الصفوف، وتجميد عملية التوظيف، الى جانب اعتماد نسبة الخمسين طالباً في الصف الواحد، مع كل الآثار السلبية التي نتجت عن هذا الأمر، وإنعكاسها على العملية التربوية والمستوى التعليمي للطلبة الفلسطينيين.

وبهذا الإطار نسلط الضوء على تفاصيل الواقع التعليمي في المراحل المختلفة، وأبرز التحديات والمشكلات التي تواجه الطلبة، الى جانب إقتراحات الحلول المطلوبة والعناوين النضالية المطروحة لإستنهاض الواقع التعليمي وإخراجه من دائرة التراجع ■

## واقع التعليم في المرحلتين الابتدائية والاعدادية

■ تدير وكالة الانروا ٦٧ مدرسة في المرحلتين الابتدائية والاعدادية والثانوية، تضم حوالي ٣٨٠٠٠ طالب فلسطيني. (١٧٨٢٧ طالبا و١٩٦٩٤ طالبة)، ويغطي البرنامج التعليمي للأونروا المرحلة الابتدائية لمدة ست سنوات (من عمر ٦-١٢ سنة)، والمرحلة الاعدادية لمدة ثلاث سنوات (من عمر ١٣-١٦ سنة). وهاتان المرحلتان تشكلان جوهر برنامج التعليم الاساسي في الاونروا، الى جانب المرحلة الثانوية، ولا تدخل مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي ضمن برنامجها التعليمي.

ويبدو جلياً في التقارير الصادرة عن وكالة الغوث، أن ثمة تراجعاً في أعداد الطلبة. إذ رغم تسليم التقارير بأن هناك إرتفاعاً في أعداد اللاجئين في لبنان من ٤٠١,٠٧١ لاجيء عام ٢٠٠٥ إلى ٤٥٢,٦٦٩ لاجيء عام ٢٠١٥، إلا أنه بالمقابل لم يُسجل إرتفاع في أعداد الطلبة، بل على العكس من ذلك كانت النتيجة أن نفس التقارير تشير إلى أن تراجعاً قد حصل في أعداد الطلبة من ٤٠,٥٤٩ عام ٢٠٠٥ إلى ٣٨,١٧٣ عام ٢٠١٥ بالترافق مع تراجع أعداد المدارس من ٨٧ مدرسة عام ٢٠٠٥ إلى ٦٨ عام ٢٠١٥ .. ما يعني أن تراجع أعداد الطلاب بنسبة ٦٪، قابله تراجع بنسبة ٢٢٪ في عدد المدارس (!) ما يعني تراجعاً في نوعية الخدمة التعليمية المقدمة.

## أعداد الطلبة بين أعوام ٢٠٠٥ و ٢٠١٥

عدد المدارس	أعداد الطلبة	السنة
٨٧	٤٠,٥٤٩	٢٠٠٥
٨٦	٣٨,٣٧٠	٢٠٠٧
٧٥	٣٢,٨٩٢	٢٠٠٩
٧٤	٣٠,٨٩٦	٢٠١١
٦٩	٣١,٧٥٣	٢٠١٣
٦٨	٣٨,١٧٣	٢٠١٥

ويسبب عدم مواكبة موازنة هذا القطاع لحاجات اللاجئين، لجأت الاونروا إلى إحداث تغييرات جوهرية في إستراتيجياتها وخططها التعليمية، وصلت ذروتها في التخفيضات الاخيرة التي لم تكتفِ بخفض عدد المدارس بوتيرة متسارعة في السنوات الماضية، بل إنتقلت إلى خفض عدد الصفوف والمعلمين، ما سيؤدي حكما إلى زيادة عدد الطلاب في الصف الواحد ليصل إلى أكثر من ٥٠ طالبا وفق ما أعلنه المفوض العام ضمن إجراءات تخفيض الخدمات في أيار (مايو) ٢٠١٥، مع كل الآثار السلبية التي ستتولد عن هذا الأمر، وبما ينعكس على العملية التعليمية برمتها ويُثقل على كاهل المعلمين ويدفع لتقليص عددهم.

ولا شك أن التراجع الملحوظ في أعداد المدارس والطلبة في المراحل التعليمية الأساسية، وتفاقم المشكلات التعليمية في هذا المراحل التي تشكل جوهر برنامج التعليم الأساسي في الاونروا، والأساس التربوي الذي يبنى عليه الواقع والمستوى التعليمي للطلاب الفلسطينيين، يعطي مؤشراً على عمق أزمة البرنامج التعليمي وغياب الرؤى والإستراتيجيات العلمية الكفيلة بالنهوض بالواقع التعليمي وتحسين مستواه.

واللافت للنظر في هذا المجال أيضاً، انه وبرغم أهمية هاتين المرحلتين، الا

أن مدارس الانزوا والواقع التعليمي في هاتين المرحلتين، يشير الى وجود مشكلات عديدة وكبيرة، تؤثر سلباً على المستوى التعليمي للطلاب، ولا سيما مشكلة التسرب والتسرب المبكر من المدرسة.. وهي ظاهرة معروفة لدى الانزوا منذ زمن.

وتشير بعض الدراسات الى أن ١٨٪ من اللاجئين الفلسطينيين الذين تبلغ أعمارهم عشرة أعوام فأكثر في المخيمات والتجمعات الفلسطينية لم يعودوا يتوجهون للمدرسة، أو أنهم لم يكملوا أي مرحلة من مراحل التعليم، كما أن ١٣٪ من هؤلاء لم يلتحقوا بالمدرسة مطلقاً، بينما ١٨٪ منهم تسربوا من المدرسة قبل أن يكملوا تعليمهم الابتدائي. وطبقاً للتقديرات، فإن معدل تسرب الأطفال الفلسطينيين اللاجئين ممن تزيد أعمارهم عن عشرة أعوام بلغ ٣٩٪، أي عشرة أضعاف نسبة الطلاب اللبنانيين المتسربين.

كما أن مراجعة وقراءة نتائج الشهادة الرسمية المتوسطة، وكذلك نتائج الإختبارات التي تنجزها الانزوا سنوياً، تدلل على وجود تلك المشكلات. فنتائج الشهادة المتوسطة في مدارس الانزوا لم تتعدّ ٥٥ الى ٦٠ بالمئة على مدى السنوات الماضية، كما أن نسبة الرسوب المرتفعة في الإختبارات الموحدة، وخاصة في المواد الأساسية، تشير أيضاً الى وجود مشكلات مزمنة، لم تتم معالجتها طيلة السنوات الماضية.

لكن اللافت للنظر أن السياسة المتبعة من قبل الأنزوا لا تشير إلى وجود خطط وبرامج جدية من أجل النهوض بالوضع التعليمي في مدارسها، وبالرغم من التراجع في مستوى التحصيل العلمي، وإزدياد حالات التسرب من المدارس، تغيب الخطط العلمية والعملية لمعالجة هذا الواقع. وما يزيد الطين بله، هو قرار الانزوا مؤخراً بزيادة عدد الطلاب في الصف الى خمسين طالباً.

الأمر الذي يدفع، وبالضرورة، مختلف الهيئات الوطنية والتربوية والنقابية الى الإهتمام الأكبر بالواقع التعليمي، وتفعيل العلاقة والتنسيق مع وكالة الانزوا من أجل الوصول إلى رؤية موحدة لاستنهاض الوضع التعليمي بالإستناد إلى معالجة

الثغرات كافة التي تعيق تقدم المسيرة التعليمية، والتي يناضل من أجلها اتحاد الشباب وفقاً للأولويات التالية:

- تحسين البنية التحتية للمدارس ومعالجة مشكلة إكتظاظ الصفوف في المدارس.

- تأمين التجهيزات اللازمة للمختبرات العلمية وبناء المكتبات الحديثة، وإعادة النظر ببعض المناهج لجهة تبسيطها وإدخال المواد المساعدة والإثرائية، والنشاطات اللاصفية المساعدة للمنهاج في المواد التعليمية المختلفة.

- بناء شراكة وتعاون بين الاونروا ومؤسسات وهيئات العمل التربوي والأهلي الفلسطيني لتوحيد الجهود من أجل تطوير وتحسين العملية التربوية.

- إلغاء كافة الإجراءات التقليدية التي أعلنت عنها الوكالة وفي مقدمها زيادة عدد الطلاب في الصفوف.

- تراجع عن قرار الأونروا بمنع النشاطات الوطنية في المدارس وبخاصة إحياء المناسبات الوطنية، إلى جانب الضغط لاعتماد مادة تاريخ وجغرافية فلسطين في المنهاج التعليمي.

- توظيف المعلمين إستناداً الى كفاءاتهم وبعيداً عن المحسوبيات، والإهتمام بالدورات التدريبية للمعلمين ، إلى جانب تخفيف الضغط عن المعلمين لناحية عدد الحصص وبعض المهام والأعمال الإدارية التي توكل لهم.

- الإهتمام بإنتخابات البرلمانات الطلابية في المدارس وتفعيل المشاركة الطلابية فيها، وتوجيهها بما يخدم مصلحة الطلاب ومسيرتهم التعليمية.

- عقد المؤتمرات واللقاءات الطلابية دورياً ومناقشة مشكلات الطلبة وقضاياهم بمشاركة المختصين من الهيئات التربوية ومؤسسات المجتمع المدني. إلى جانب إنجاز دورات التدعيم المدرسي في مراكز الشباب ■



## التعليم الثانوي

إقتصر البرنامج التعليمي في الاونروا منذ تأسيسها على المرحلتين الإبتدائية والإعدادية، الأمر الذي حد من نسبة إقبال الطلبة الفلسطينيين على متابعة تعليمهم الثانوي، حيث أن نسبة قليلة منهم كانت تتوفر لها الإمكانيات المادية للإلتحاق والدراسة في المدارس الخاصة، علاوة على عدد محدود كان يحالفه الحظ ويتم قبوله في المدارس الرسمية اللبنانية.

وأمام إشتداد الضائفة الإقتصادية على الفلسطينيين في لبنان، وارتفاع تكلفة الدراسة وصعوبة إستيعاب الطلبة الفلسطينيين في المدارس الرسمية اللبنانية، وتزايد أعداد الطلبة المتسربين. تحركت الأطر والمنظمات الطلابية الفلسطينية والقوى واللجان التربوية في نهاية التسعينيات تجاه وكالة الاونروا، ونظمت العديد من التحركات بمختلف المخيمات والتجمعات الفلسطينية، وأثمرت عن موافقة الاونروا على تبني المرحلة الثانوية وافتتاح عدد من الثانويات التابعة لها في المناطق.

تدير الاونروا اليوم ٨ ثانويات في الشمال والبقاع وبيروت وصيدا وصور تستوعب ما يقارب ٤٠٠٠ طالب وطالبة. نسبة الذكور منهم ٤٠٪ والإناث ٦٠٪، وتشير بعض التقارير والدراسات، الى أن حوالي ٧٦٪ من الطلاب الثانويين الفلسطينيين يلتحقون بثانويات وكالة الاونروا، وحوالي ١٥٪ يدرسون في المدارس الرسمية و ٩٪ يدرسون في مدارس خاصة .

وبرغم النتائج الإيجابية التي تحققتها المدارس الثانوية للاونروا في لبنان بالشهادة الرسمية اللبنانية، الا أن التدقيق بواقع وظروف التعليم في هذه المرحلة يشير الى عدد من المشكلات التي تؤثر سلباً على الطلبة، ولا سيما ضعف القدرة

الاستيعابية للتأنيوات الموجودة، وحرمان عدد من المناطق من المدارس الثانوية، ولا سيما في مدينة صيدا، والضغط الطلابي على ثانوية بيروت، ورسوم الدخول المفروضة على الطلبة الى جانب ما يتكبده الطلاب من نفقات للوصول الى مدارسهم خصوصاً في ثانويات صور وصيدا وبيروت والجبل. إلى جانب السياسة التي تتبعها بعض الثانويات بالتسريب القسري للطلبة في إطار التنافس للحصول على درجات متقدمة بالشهادة الرسمية، فيذهب ضحية هذه السياسة التنافسية عشرات الطلبة سنوياً خارج مقاعد الدراسة، وهو أمر أشبه بالغش المعروف لدى بعض الأوساط التعليمية في لبنان، إذ يرغم الطالب غير المضمون نجاحه على تقديم طلب حر إلى وزارة التربية خارج إطار المدرسة، ويحتفظ المدرء بالطلبة المتقدمين بنحصيلهم، ومن الطبيعي والحال هذه أن تأتي نسب النجاح مرتفعة.

يضاف الى ذلك إستمرار إفتقاد العديد من الثانويات للتجهيزات العلمية الحديثة التي تتطلبها المناهج الجديدة، الى جانب غياب وضعف دورات التأهيل للمعلمين، وغيرها الكثير من المشكلات الأخرى التي تحتاج الى معالجة جادة ومسؤولة من قبل دائرة التربية والتعليم في الاونروا، وخاصة في هذه المرحلة، وضرورة الإهتمام بالطلبة ووضع برامج توجيهية وارشادية تساعدهم على تحديد ميولهم والاختصاصات الجامعية التي تتلاءم مع قدراتهم ■

## التعليم الجامعي

■ على مر سنوات طوال، كان الشعب الفلسطيني في الشتات، وفي مخيمات لبنان خاصة، يفتخر بالمستوى العلمي المتقدم الذي يضطلع به الجامعيون الفلسطينيون، حيث كانت نسب الجامعيين الفلسطينيين قياساً إلى عدد السكان من أعلى النسب في دول المنطقة العربية.

إلا أن الصورة اليوم لم تعد كما كانت عليه سابقاً، حيث تعاني هذه الفئة أزمة كبيرة. وبحسب تقارير معهد الفافو، فقد تدنت نسبة الطلاب الفلسطينيين الحاصلين على الدرجات الجامعية الى معدل النصف من (٤,٢) بالألف الى (٢,١) بالألف. ويعود سبب ذلك، الى جذور الأزمة، الناجمة بشكل أساسي عن تخلي المجتمع الدولي ومنظمة «الانروا» المعنية بتقديم المساعدة والرعاية للاجئين الفلسطينيين، عن مهامها تجاه هؤلاء الطلبة، حيث ان الاونروا لا تعترف بمسؤوليتها عن التعليم الجامعي للفلسطينيين.

لكن وفي السنوات القليلة الماضية، ونتيجة الضغوط والمطالبية المتواصلة بتبني المرحلة الجامعية، بدأت «الوكالة» تقدم عددا من المنح الجامعية مدعومة من بعض الدول المانحة، مع الإشارة الى أن هذه المنح غير ثابتة، لأنها تتدرج من خارج ميزانية الانروا المخصصة للبنان، ومرتبطة بالمساهمات التي تقدمها تلك الجهات، وهي لا تغطي حاجة ٣٪ من مجموع الطلبة الفلسطينيين الذين يصل عددهم وفقاً لإحصاءات اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني «أشد» الى نحو ٦٣٢٠ طالباً جامعياً.. وقد اقتصرت المنح الجامعية التي قدمتها وكالة الاونروا في العام ٢٠١٧ على ١٤ منحة فقط، في حين وصل عدد الطلبة الناجحين بالشهادة الثانوية ما يقارب ١٥٠٠ طالب.

ونتيجة لتخلي وكالة الأتروا عن مسؤوليتها، بالإضافة الى غياب المنح والمساعدات الجامعية التي كانت تقدم سابقاً من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، فإن الملجأ الوحيد الذي توفر أمام الطالب الفلسطيني على مدى عشرات السنين الماضية، كان صندوق الطالب الفلسطيني، والذي إستطاع أن يلعب دوراً هاماً ورئيسياً في دعم التعليم الجامعي الفلسطيني، من خلال المساعدات والقروض الميسرة التي يقدمها للطلبة.

مع الإشارة إلى أن العجز المالي الذي يعانيه صندوق الطالب منذ عدة سنوات جعله يزيد من شروطه المفروضة على الطلبة المستفيدين من قروضه بحيث أصبح الطالب المستفيد من القرض ملزماً بالحصول على معدل جيد جداً ليتمكن من الاستمرار بالحصول على مساعدة الصندوق، الى جانب عدم تغطية لكافة الإختصاصات والكليات.

ومما لا شك فيه أن هذا الواقع قد أثر بصورة مباشرة على أوضاع الطلبة الجامعيين الفلسطينيين وساهم بشكل كبير في تدني نسبة الطلبة الملتحقين بالدراسة الجامعية .

ولم يعد أمام غالبية الطلاب الفلسطينيين سوى اللجوء إلى الجامعة اللبنانية، والإلتحاق بكلياتها النظرية، نظراً لصعوبة دخول الكليات العلمية، كما لم يكن من خيار آخر أمام الطلبة الفلسطينيين الذين يرغبون بالإلتحاق بالكليات العلمية في الجامعات الخاصة، سوى محاولة التغلب على شروط صندوق الطلبة الفلسطينيين، وبالتالي يمكن القول إن الطالب الفلسطيني، لم يعد هو صاحب القرار في إختيار تخصصه الجامعي، وبات أسير شروط صندوق الطالب أو المنح القليلة جداً التي توفرها وكالة الأتروا.

ووفقاً لدراسة أعدها اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني (اشد)، فقد سجلت الجامعة اللبنانية أعلى نسبة من بين الجامعات اللبنانية التي يلتحق بها الطلبة

الفلسطينيون، حيث وصل عدد هؤلاء الطلبة الملتحقين في جميع فروع الجامعة اللبنانية لما يقارب ٢٤٠٠ طالب وطالبة.

### بيان إحصائي بأعداد الطلبة الجامعيين الفلسطينيين

الملتحقين في جامعات لبنان للعام الدراسي ٢٠١٦ - ٢٠١٧

الرقم	الجامعة	عدد الطلاب الفلسطينيين
١	الجامعة اللبنانية	٢٣٧٠
٢	جامعة بيروت العربية	١٣٠٠
٣	الجامعة الامريكية في بيروت	١٦٨
٤	الجامعة اللبنانية الدولية LIU	١٣٧٠
٥	الجامعة اللبنانية الامريكية	١٢٢
٦	جامعة الآداب والعلوم والتكنولوجيا في لبنان	٣١٠
٧	الجامعة اليسوعية	٢٩
٩	الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم MUBS	٦١
١٠	جامعة الاوزاعي في طرابلس	٥٨
١١	جامعة الجنان	١٥٠
١٢	الجامعة الامريكية للثقافة والعلوم	١٠٤
١٣	جامعة فينيسيا	١٠
١٤	جامعة المقاصد	٢١
١٥	الجامعة الالمانية	٣٠
١٦	جامعة البلمند	١٣
١٧	جامعة الحريري الكندية	٥٠
١٨	الجامعة الاسلامية	٩٠
١٩	الجامعة العربية المفتوحة	٦٤
	المجموع	٦٣٢٠

ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أكلاف التعليم في الجامعات الخاصة، وعدم قدرة الأهل على تأمين أقساطها، فلم يعد أمام الطلبة الفلسطينيين إلا التوجه إلى فروع الجامعة اللبنانية كي يتاح لهم العمل والدراسة في آن معاً.

وفي العام ٢٠١٠، وبعد سلسلة من التحركات والاتصالات التي خاضها اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني (أشد)، تم تأسيس «صندوق الرئيس محمود عباس» لدعم الطلبة الفلسطينيين في لبنان، بتمويل من ممولين من أثرياء فلسطينيين، شكل ذلك خطوة هامة، لكنه لم يعالج جذور الأزمة، بسبب تغطيته الجزئية، الى جانب عدم اعتماد الصندوق كمؤسسة رسمية من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، يتهدد مستقبل الصندوق وإستمرار دعمه للطلبة الفلسطينيين، إلى جانب الشروط التي يضعها الصندوق والتي تتسبب بحرمان العديد من الطلبة من الإستفادة من مساعداته.

**إنطلاقاً من كل ذلك، يطرح اتحاد الشباب (أشد) رؤيته لمعالجة الأزمة، من خلال :**

**بناء جامعة فلسطينية في لبنان،** بإعتباره الحل الإستراتيجي لهذه الازمة التي تتفاقم عاماً بعد عام، والتي لا يمكن لعدد من المنح أو بعض المساعدات الجزئية أن تعالج جذورها، في ظل الإرتفاع المتواصل للاقساط الجامعية في الجامعات الخاصة في لبنان وعدم قدرة اهالي الطلبة على تأمينها .

ويتوجه (أشد) بطرحه ومطلبه هذا بإتجاه وكالة الانروا ومنظمة التحرير الفلسطينية بإعتبارهما الجهتين المعنيتين بمتابعة أوضاع شعبنا في لبنان، وهو أمر بالإمكان تحقيقه وتوفير الإمكانيات المطلوبة لنجاحه إذا ما تضافرت الجهود المشتركة. إذ هناك العديد من الدول والجهات المانحة والعديد من الممولين الفلسطينيين وأصدقاء الشعب الفلسطيني من هم على استعداد للمساهمة بتوفير الدعم المطلوب لإنجاح مشروع انشاء جامعة فلسطينية في لبنان.

إن انشاء الجامعة الفلسطينية في لبنان يشكل أحد الحلول والمخارج التي يمكن من خلالها تخطي إحدى أهم الأزمات التي تواجه الطلبة الفلسطينيين في لبنان، وتمكنهم من مواصلة دراستهم الجامعية وتخطي حالة اليأس والحرمان التي يعيشونها بفعل إستمرار قوانين الحرمان والتهميش بحق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، فضلاً عن أن هذا المشروع التربوي سيوفر فرص عمل لعشرات الشباب الأكاديميين الخريجين والعاطلين عن العمل.

لا شك أن إنجاز هذا المطلب، يفرض وبالضرورة توحيد جهود جميع المعنيين بالشأن التربوي والتعليمي، وأن يتم تبني هذا المشروع بشكل جدي من قبل مختلف القوى والمؤسسات واللجان الفلسطينية، وأن يشكل لهذا الأمر لجنة وطنية وتربوية موحدة، تشارك فيها جميع الأطراف وتخوض تحركاً مشتركاً من أجل الوصول الى تحقيق هذا الهدف ■





## التعليم المهني

■ مع تزايد نسبة البطالة بين صفوف الشباب الفلسطيني في المخيمات، وارتفاع نسبة التسرب بين الطلاب، خاصة الذين ينهون المرحلة الإعدادية والثانوية ونتيجة انسداد أفق التعليم الجامعي أمام الطلبة الفلسطينيين، ونتيجة حاجة «الأونروا» لمعلمين لمدارسها، عملت «الوكالة» في العام ١٩٦١ على إنشاء مركز سبلين للتدريب المهني الذي خرج أولى دوراته السنوية (سنة واحدة) في العام ١٩٦٣، ودورات السنتين في ١٩٦٤، ثم أضيف إليه قسم فني ودار للمعلمين. ومنذ ذلك الوقت إستمر المركز في تخريج دفعات كبيرة، عديدة ومتتالية من ذوي الاختصاصات الفنية والمهنية المختلفة.

ونظراً لمستوى التعليم المتقدم للمعهد، فإن الكثير من شركات دول الخليج العربي كانت تقبل بكثافة على التعاقد مع طلبة ومتخرجي «كلية سبلين». وقد وصل الكثير من هؤلاء إلى مراكز متقدمة في إدارة بعض تلك الشركات والبنوك.

ويضم المعهد إختصاصات عدة تنقسم إلى مستويين، المهني والتقني. والأول يدخله من أنهى المرحلة المتوسطة، وهو يتضمّن مهناً عدة مثل: فنون التجميل، تصميم الأزياء، التربية الحضانة، التكييف والتبريد، والكهرباء وغيرها.. أما المستوى التقني، فهو لمن أنهى المرحلة الثانوية، ويتضمّن: المحاسبة، والتسويق، وهندسة المساحة، والعلوم المخبرية الطبية، وتكنولوجيا المعلومات وغيرها..

وعلى الرغم من الدور الكبير الذي لعبه المركز، ويعتبر أحد أبرز مراكز التدريب المهني والتقني للاجئين الفلسطينيين في لبنان، ويواجه أكثرها شهرة وتقدّماً، وتخريجه لآلاف الطلبة، إلا أنه في السنوات الأخيرة، بدأ يواجه عدداً من المشكلات والتحديات، حيث ضعفت قدرته الإستيعابية، وغابت التطورات الحديثة

عن دوراته، بحيث لم تعد تتماشى البعض منها مع متطلبات سوق العمل، وتساير التطور التكنولوجي الذي بدأت تعرفه الشركات والمصانع المهنية. وبقيت العديد من الدورات تعتمد على الأساليب والأدوات التعليمية التقليدية، ولم يتم تزويد المعهد بشكل متواصل بالمعدات والتجهيزات الحديثة. فضلاً عن غياب الدورات والتجهيزات المتخصصة بالأشخاص المعوقين.

وفي العام ٢٠٠٨، أنشأت وكالة الاونروا معهداً للتدريب المهني في مخيم نهر البارد بشمال لبنان، بسبب بعد المسافة على الطلاب، ونتيجة التكاليف الباهظة التي يتكبدها الأهالي والطلبة من مخيمي البارد والبدواوي، ويلتحق اليوم بهذا المركز عشرات الطلاب من مخيمات طرابلس بالدورات التي يوفرها المعهد والتي تشمل إختصاصات الميكانيك والكهرباء واللحام والكمبيوتر والبرمجة وغيرها..

وبعد طول إنتظار، إستمر لأكثر من عشر سنوات، أثمرت التحركات التي خاضها وناضل من أجلها اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني (أشد) في لبنان عبر تحركاته وإتصالاته مع وكالة الأونروا والجهات الرسمية اللبنانية من أجل نيل الإعتراف الرسمي من قبل الدولة اللبنانية بمعهد سبلين للتدريب المهني التابع لوكالة الاونروا.

فقد حصلت وكالة الاونروا على مرسوم وترخيص رسمي للمركز موقع من رئيس الجمهورية اللبنانية السابق ميشال سليمان بتاريخ ٢١ ايار من العام ٢٠١٤، تم من خلاله ترسيم مركز سبلين « كمعهد تدريب مهني».

وبموجب هذا الترخيص يتم الإعتراف بالشهادة الصادرة عن معهد سبلين في العديد من الإختصاصات في منهاج الدولة اللبنانية للتعليم المهني والتقني، والتي تمت مطابقة مناهجها مع المناهج اللبنانية، مما يمكّن الطلاب من إستكمال دراستهم سواء أكانت المهنية أو الجامعية، ويفتح مجالات عمل جديدة لمتخرّجي المركز، وبالتالي، يصبح الطالب المعترف بشهادته قادراً على التقدّم للشهادات

الرسمية لدى الدولة اللبنانية بحسب المرحلة التي أنهاها. وموجب هذا الترخيص، سيكون على المتحقين بالإختصاصات بناءً على الشهادة المتوسطة أن يدرسوا لمدة ٣ سنوات في معهد سبلين، يتقدمون بعد إنهائها لشهادة البكالوريا الفنية (BT)، ولدى نجاحهم يصبح بإمكانهم الإلتحاق بالجامعة التي يرغبونها، أو إستكمال تعليمهم المهني في المعهد لمدة سنتين ينالون بعدها شهادة الامتياز الفني (TS)، ليكملوا بعدها تعليمهم الجامعي إذا ارادوا، وبهذا يكونون قد اختصروا من تعليمهم الجامعي ووفروا مبالغ وأقساط عالية.

إن الإقبال الواضح للطلبة الفلسطينيين على التعليم المهني، بات يفرض سياسة جديدة ينبغي أن تنتهجها وكالة الانروا في إدارة هذا القسم، بما يفتح الافق أمام توفير فرص التعليم لأعداد أكبر من الطلبة، ووضع خطة واضحة ويجاد التمويل المطلوب لإفتتاح فروع أخرى ومراكز تدريب مهني في المناطق وخاصة في صور والبقاع. خاصة وأن المئات من الطلبة الذين لا يتم قبولهم يضطرون للذهاب مباشرة إلى سوق العمل، بسبب أوضاعهم وظروفهم المعيشية والاقتصادية الصعبة، التي لا تمكنهم من الإلتحاق بالمعاهد الخاصة، بسبب إرتفاع أقساطها، والتي تضاهي في كثير من المعاهد أقساط الجامعات الخاصة.

كما يتطلب الأمر إهتماماً أكبر لجهة الإسراع في تأمين التجهيزات الحديثة المطلوبة لمركزي سبلين والشمال، وتطوير المناهج ومواءمتها مع برامج التعليم المهني والتقني الرسمي، وإعادة تقويمها بما يتناسب مع التغيرات الجذرية التي طرأت على مفاهيم ذلك النوع من التعليم، وطرائقه، ووسائله، وأهدافه الاستراتيجية.

وبالإضافة الى ذلك فإن وكالة الاونروا ومكتب التوظيف الرئيسي مطالب بوضع خطة واستراتيجية لمعالجة ازمة البطالة لدى عشرات الخريجين من المركز الذي لا تتوفر لهم فرص العمل، وذلك من خلال إدارة العلاقة والتواصل مع المؤسسات والشركات داخل لبنان وخارجه وتشجيع أصحاب العمل على إستقبال وتوظيف خريجي المركز ■



## الخريجون وحق العمل

■ تعتبر مشكلة حق العمل من أبرز المشكلات التي تواجه الشباب وخريجي الجامعات من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، الذين تمارس بحقهم قوانين المنع والحرمان من حق العمل منذ بداية الستينات، حيث اشترط قانون تنظيم عمل الأجانب مبدأ المعاملة بالمثل لمنح الفلسطينيين الحق بالعمل في بعض المهن، وبالتالي منع توظيف الفلسطينيين في أكثر من ٧٠ مهنة تقريباً، بما فيها المهن الحرة.

وقد أظهرت دراسة مفصلة للجامعة الأميركية في بيروت ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) أنجزت حول أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان أن ما نسبته ٥٦٪ من الشباب والمهنيين الفلسطينيين في لبنان عاطلون عن العمل. وارتفاع نسبة الفقر بين اللاجئين لما يقارب ٤٢٪.

وأشارت عدة دراسات وإحصاءات أن ما يزيد عن ٥٠٪ من خريجي الجامعات من الطلبة الفلسطينيين في لبنان لم ينخرطوا في سوق العمل رغم تخرجهم منذ ما يزيد عن عامين، أما الذين تمكنوا من الانتقال الى عمالة ثابتة في سوق العمل فلم تتعد نسبتهم ١٠٪، في حين ٣,٧٪ من الشباب اللاجئين أتموا الانتقال الى عمالة مؤقتة أو للعمل الى حسابهم الخاص.

وتعتبر الأونروا والجمعيات الأهلية القطاعين الأساسيين لتوظيف المهنيين الفلسطينيين، إذ تُظهر الأرقام الإحصائية أن ٣٧٪ من خريجي الجامعات الفلسطينيين الموظفين، وكذلك ٢٢٪ من الموظفين من حملة الشهادات شبه المهنية، يتلقون رواتبهم من الأونروا. أضف إلى ذلك أن ٩٪ من خريجي الجامعات هم موظفون لدى جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعيات أهلية

أخرى، وأن ١٣٪ يعملون في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، أو أحد الفصائل الفلسطينية. فيما يعمل ربع حملة الشهادات الجامعية تقريباً من القاطنين داخل المخيمات في سوق العمل اللبنانية، أي في سوق العمل خارج المخيمات، بينما ترتفع هذه النسبة بين الفلسطينيين خارج المخيمات.

بشكل عام، يتقاسم المهنيون الفلسطينيون المعاناة مع أبناء شعبهم من العمال والاجراء في قضية الحرمان من حق العمل. وإذا كانت القوانين اللبنانية تفرض بعض الشروط على العمال الفلسطينيين (الاجراء)، فان الحرمان بالنسبة للمهنيين الفلسطينيين يكاد يكون شاملاً لمختلف المهن الحرة.. والمشكلة بالنسبة للقطاعات المهنية الفلسطينية هي مشكلة مزدوجة: على مستوى القوانين اللبنانية وعلى مستوى النقابات المهنية المعنية التي تضع قيوداً مشددة على الأجنبي لممارسة مهنة معينة في لبنان. وتصل القيود في تشدها بالنسبة للفلسطيني الى درجة الاشتراطات القانونية التعجيزية التي لا تنطبق عليه بحكم وضعه القانوني كلاجئ..

وبعد نضال لسنوات طويلة، تم فتح هذا الملف لأول مرة في المجلس النيابي اللبناني في العام ٢٠١٠، وأقرت بعض التعديلات على قانون العمل، الا أنها جاءت محدودة جداً وبقيت منقوصة وجزئية بعد أن إختصرت الحقوق الإنسانية بحق العمل فقط وبشكل مجزوء أيضاً، وهي تعديلات لم تستجب إلى الحد الأدنى من الحقوق التي يطالب بها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، حيث أبقى القانون على الحالة التمييزية من خلال إجازة العمل، وتجاهل حقوق العاملين في المهن الحرة واستمر إشتراط مبدأ المعاملة بالمثل، وهو ما لا يمكن تطبيقه على اللاجئين الفلسطينيين الذين ما زالت أرضهم محتلة.

ولعل سياسة الحرمان للشباب وللمهنيين الفلسطينيين من حملة الشهادات الجامعية من حق العمل، تشكل دعوة صريحة للشباب الفلسطيني لعدم الإقبال على طلب العلم، خاصة التعليم العالي نتيجة سياسة المنع المطلق الذي يواجهه

جميع الخريجين، بما يعني خنق طاقات الشباب الفلسطيني وطموحاتهم ودفعهم الى خيارات بعيدة عن تطلعاتهم.

واقع الحرمان والمعاناة المفروضة على الشباب الفلسطيني في لبنان، يزيد حياته صعوبةً وتعقيداً، ويؤثر بشكل كبير على واقعه الاقتصادي والاجتماعي، كما يسهم هذا الواقع الناجم عن تفاقم وارتفاع نسبة البطالة بين صفوف الشباب الفلسطيني في لبنان، في توفير الأرضية الخصبة لنمو المشكلات والظواهر السلبية. وتفشي العديد من الآفات الإجتماعية بين صفوف الشباب والمراهقين، وتفاقم المشكلات النفسية الناجمة عن الإحساس بالإغتراب والحصار والقهر والتهميش، الى جانب إسهامها بهجرة أعداد كبيرة من الشباب والكثير منهم يخاطر بحياته في البحار هرباً من الواقع المؤلم. وهذا أخطر ما في الأمر، خاصة أن الشباب يشكل العماد الرئيسي والثروة الأساسية للشعب الفلسطيني التي عليها يراهن لإكمال مسيرته النضالية من اجل حق العودة وإستعادة حقوقه الوطنية.

وعليه يبقى مطلب إقرار حق العمل للفلسطينيين في لبنان هو الهاجس الأكبر للشباب والخريجين الجامعيين وأصحاب المهن الحرة خصوصاً، ويبقى هذا العنوان النضالي هو محور التحرك الرئيسي الذي يسعى الخريجون الى تغييره، وإحداث تغييرات ملموسة تنهي حالة الحرمان التي يعيشونها.

وعليه يبقى مطلب إقرار حق العمل للفلسطينيين في لبنان هو الهاجس الأكبر للخريجين الجامعيين وأصحاب المهن الحرة خصوصاً، ويبقى هذا العنوان النضالي هو محور التحرك الرئيسي من أجل إقرار حق العمل والضغط من أجل تعديل القوانين اللبنانية ■





## محور العمل الثقافي والاجتماعي

■ يوم حلت النكبة الكبرى عام ٤٨، وهجر الشعب الفلسطيني قسراً، حمل اللاجئين معهم منظومة عاداتهم وتقاليدهم وثقافتهم وأفراحهم وأتراحهم وقيمهم ومثلهم، إلى المنافي في الشتات الواسع، متعدد المناخات الثقافية والحضارية والايديولوجية.

وعلى الرغم من آلام العيش في المنافي، تمكن الشعب الفلسطيني من النجاح والتقدم في ميادين العلم والإبداع، والتغلب على شروط النفي القسري، وبادر الى الخروج من قيودها، وأبدع في شتى المجالات الثقافية والأدبية، الفنية والرياضية..، لأنه كان يدرك أن الثقافة والإبداع هي جزء من معركته ومسيرة النضالية من أجل العودة واسترجاع فلسطين، وطريق ذلك لا يقتصر فقط على المقاومة المسلحة والجماهيرية، وإنما أيضاً بالفكر والكلمة، ويحفظ التراث وباستغلال كل ساحات الإبداع الخلاقة، وتسخيرها بما يخدم قضيته ويحافظ على هويته الوطنية ويصونها من مؤامرات الطمس والتزوير.

وباعتبار الثقافة مكوناً أساسياً من مكونات العملية الوطنية، وعاملاً هاماً من عوامل الوعي واليقظة، وحماية الهوية الوطنية والنضال الوطني، فقد نشطت سابقاً في جميع مناطق ومخيمات وتجمعات الشعب الفلسطيني، المراكز الشبابية والثقافية، ولعبت دوراً بارزاً بالارتقاء بوعي الشباب وتمكينهم وبناء قدراتهم وتنمية مواهبهم وإبداعاتهم الثقافية والفكرية والفنية والإهتمام بالمشكلات الاجتماعية للشباب وغيرها.

لكن، ومع تراجع دور الإتحادات الشعبية الفلسطينية وضعف إمكانيات المراكز الشبابية التي باتت تفتقد الى دعم المؤسسات الوطنية الفلسطينية، نحظ

ترجعاً ملموساً في الإهتمام بتنمية قدرات الشباب. وثمة إنحسار كبير في إبراز الإبداع الشبابي.

هذا الواقع يفرض تفعيل وتطوير دور الاتحادات والمراكز الشبابية والثقافية للنهوض بالواقع الثقافي وتحفيز الشباب على الإبداع وبلورة الطاقات الكامنة لديهم، إنطلاقاً من برامج هادفة وخطط مدروسة تمكنها من التفاعل الإيجابي مع شرائح الشباب وتخلق لهم الظروف والأجواء المناسبة لتنمية مواهبهم وإطلاق إبداعاتهم.

هنا يأتي دور المؤسسات الفلسطينية في دعم المشاريع الشبابية الفردية والجماعية، بهدف رفع القدرات الشبابية في المجال الثقافي والاجتماعي ... وإستثمار طاقات الشباب ومشاركتهم الفعالة في عملية التنمية المتكاملة ثقافياً وإجتماعياً وتربوياً. ودعم وإعادة تأهيل الأندية والمؤسسات الرياضية الثقافية ومساعدتها على القيام بالأنشطة المختلفة، على إعتبار أنها أكثر الجهات تلمساً لإحتياجات الشباب المختلفة، ودعم الأنشطة الشبابية الترفيهية وتوفير مراكز حاضنة للشباب، كدور السينما والمسارح وإنشاء مؤسسات شبابية تتوافر لديها الأماكن والإمكانيات التي تستطيع من خلالها تقديم خدمات الترفية والتربية السليمة للشباب، وتشجيع الشباب على القراءة والمطالعة والعمل على دعم مبادرات الشباب في المجال الثقافي المسرحي والفني والرياضي ...، ما يوفر الإستجابة لإحتياجات الشباب و تطوير البرامج والخدمات المقدمة لهم من قبل المؤسسات الناشطة في صفوف الشباب، بإعتمادها مبدأ المشاركة في تحديد الإحتياجات والتخطيط، ومن ثم التنفيذ، وأن تكون فئة الشباب ليست مجرد فئة مستهدفة بل وكذلك عنصراً أساسياً في صياغة خطط عملها ورؤيتها المستقبلية وتنظيم الأفكار والمشاريع المرتبطة بواقعها وطموحاتها وتطلعاتها .

ولا بد من سياسة جديدة تتبعها الأندية والمراكز الشبابية والإتحادات الشبابية والطلابية في التعاطي البرنامجي مع الشباب، وتبذل الجهود المطلوبة للدفع

بالشباب من أجل الإنخراط بفعاليات وأنشطة المؤسسات والمراكز الشبابية من خلال برامج جذابة تنمي روح المبادرة لدى الشباب، وتساهم في إطلاق إبداعاتهم وابتكاراتهم في مختلف المجالات العلمية والادبية والفنية والثقافية.. وتحويل مراكز الشباب الى فضاء عمل ونشاط شبابي تطوعي، ومراكز إستقطاب لفئة الشباب لتمكينها من تفعيل طاقاتها وإبداعاتها وإسهامها في معالجة الظواهر والآفات الاجتماعية التي يعاني منها الشباب بفعل نقشي البطالة والتسرب المدرسي.

وفي هذا الإطار تقع مسؤولية كبرى على عاتق المراكز الثقافية والأطر الشبابية، في تعزيز وتعميق الوعي والثقافة الوطنية الديمقراطية بين صفوف الشباب، وإستيعاب أوجه التقدم الحضاري، والدمج بين أبعاد الثقافة الوطنية والقومية والإنسانية، والدفاع عن الثقافة الديمقراطية في وجه الأفكار الظلامية والإنغلاق وظاهرة التطرف الأصولي.التي تستغل الفقر والبؤس والحرمان التي يعيشها الشباب الفلسطيني، ومحاولة الإنتشار من خلال ما تقدمه للشباب من إغراءات مالية أو من خلال ما تبثه من أفكار تستغل فيها حالة الإحباط أو اليأس الناجمة عن نقشي البطالة وتدهور المستويات المعيشية والاقتصادية، وتعتيقات الظرف السياسي الفلسطيني وتراجع دور منظمة التحرير الفلسطينية، إلى جانب إستغلال هذه المجموعات والتيارات للاوضاع السياسية التي تعيشها المنطقة واضطراباتهما بشكل عام.

كما يقع على عاتق الاطر والمراكز الشبابية مهمة تعزيز الثقافة الوطنية لدى الشباب وتوجيه دفة الهوية والإنتماء والثقافة بإتجاهها الوطني الفلسطيني الصحيح، الذي يغرس في عقول الشباب الروح الوطنية المتنورة، والمستندة إلى تاريخ ونضال الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية وأهدافها التحررية، وحماية الهوية الوطنية الفلسطينية من محاولات الطمس والتشويه والتزوير الذي تتعرض له، وتسليط الضوء على إبرازها في وعي الأجيال الشابة عبر

إستحضار الذاكرة الفلسطينية التي تحتزن تاريخ النضال الفلسطيني ويطولات الشعب الفلسطيني وتضحياته وإنجازاته، إضافة الى آلامه ومعاناته، كما تحتزن طموحاته وأحلامه، وهوية نضاله المتجهة نحو فلسطين، نحو إستعادة حقوقه الوطنية وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس ■

## الشباب وتحديات الهجرة

■ تزايدت خلال السنوات الخمس الماضية ظاهرة الهجرة لدى الشباب الفلسطيني في لبنان، بالتوافق مع موجة الهجرة الواسعة التي طالت مجتمع اللاجئين الفلسطينيين من سوريا بسبب الأحداث التي ألمت بسوريا، والتي أدت الى تهجير ما يقارب نصف اللاجئين الفلسطينيين من مخيمات سوريا الى الدول المجاورة والدول الأوروبية والأجنبية المتعددة.

وفي لبنان، فإن ظاهرة الهجرة الجديدة لدى الشباب الفلسطيني، لم تكن هي الاولى التي تطل مجتمع اللاجئين في المخيمات، حيث شهد التجمع الفلسطيني في لبنان موجات هجرة عديدة، لعل أهمها الموجة التي تلت الحرب الأهلية في لبنان بمنصف السبعينيات، تلتها الموجة الثانية بعد الإجتياح الإسرائيلي للبنان، والموجة الثالثة بعد ما سمي بحرب المخيمات بمنصف الثمانينيات. واستمرت ظاهرة الهجرة بعد هذه الموجات الثلاث الرئيسية لكنها لم تشكل ظاهرة مقلقة بالنسبة للوجود الفلسطيني في لبنان.

هنا علينا أن نميز بين هجرة طبيعية وطوعية تفرضها طبيعة وتعقيدات الحياة وتطورها، وهجرة مفروضة تأتي في سياق سياسي مخط له، وهذا ما يدفعنا الى التحذير من أن الهجرة تحولت من ظاهرة فردية يمكن أن تحدث في أي مجتمع، إلى ظاهرة جماعية تهدد بإفراغ التجمعات والمخيمات الفلسطينية من لاجئها..

غالبية الشباب الفلسطيني في لبنان يدركون أن تهجير وتشيتت الشعب الفلسطيني هي أحد الأهداف التي يسعى اليها العدو الاسرائيلي، من أجل التخلص من قضية اللاجئين وحق العودة من خلال تحويل الشعب الفلسطيني الى مجموعات سكانية غير متماسكة يسهل السيطرة عليها، وتذويبها وتذويب

هويتها الوطنية، تمهيداً لإلغاء وشطب حقها بالعودة الى فلسطين.

ويسجل في موجة الهجرة الأخيرة، أنها لم تقتصر على أفراد أو شباب، وإنما طالت عائلات بأكملها، وشهدت بعض المخيمات وخصوصاً في الجنوب إقدام العشرات من العائلات الفلسطينية على بيع منازلها بأثمان زهيدة، مقابل الحصول على المبلغ المطلوب للسماسة وبما يمكنهم من الخروج من لبنان بحثاً عن مكان يعتقدون بأنه سيكون أكثر دفئاً لهم وتتوفر فيه مقومات الحياة التي حرموا منها في لبنان.

وقد تعرض المئات من هؤلاء الشباب لمخاطر عديدة أثناء سفرهم، وخاصة من إختاروا طريق البحر والقوارب، حيث تعرض العديد للغرق، وتوفي العديد من الشباب والأطفال في عرض البحر، كما تعرضت عشرات العائلات للنصب والإحتيال من سماسة الهجرة وترك بعضهم في عرض البحر كما هو حال عشرات العائلات التي تركها السماسرة قبالة الشواطئ القبرصية.

وتشير الوقائع الميدانية الى أن أكثر من ٦٥٪ من الشباب الفلسطيني الذين هجروا لبنان خلال السنوات الخمس الأخيرة قد أنهوا دراستهم الثانوية، وعدد كبير منهم كان يتابع دراسته الجامعية، ومنهم أيضاً من تخرج وحصل على الشهادة الجامعية. وهذا يعني أن غالبية المهاجرين هم من الفئات المتعلمة والكفاءات العلمية.

خلاصة القول، إن إستمرار الهجرة بهذا الشكل القائم بات يندر بعواقب وتداعيات سلبية عديدة على نسيج وتماسك المجتمع والمخيمات الفلسطينية في لبنان، وبالتأكيد سيرتك إنعكاسات سلبية ستؤثر حتماً في قوة المجتمع الفلسطيني اللاجئ ونضاله من أجل حق العودة، إنطلاقاً من أهمية المخيمات وقدرتها النضالية وفعلها المؤثر في مسيرة النضال الوطني الفلسطيني.

هذا كله يدفع للعمل من أجل وقف هذا النزيف المتواصل لمجتمع اللاجئين،

وهذا تقع مسؤوليته على عاتق الدولة اللبنانية التي ينبغي عليها إعادة النظر بعلاقتها مع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والغاء كل قوانين الحرمان والتهميش الممارسة بحقهم، كما على منظمة التحرير الفلسطينية أن تتحمل مسؤولياتها هي أيضاً في إحتضان الشباب ورعايتهم بكافة السبل من خلال تفعيل مؤسساتها وتطوير برامجها، الى جانب ضرورة تحمل وكالة الاونروا لمسؤوليتها وواجباتها تجاه اللاجئين والشباب خصوصاً بأن توفر لهم حق التعليم والصحة والإغاثة، وتساهم في دعم المشاريع الشبابية الإنتاجية التي تمكنهم من التغلب على صعوبات الحياة ■





## الآفات الاجتماعية ومخاطرها على الشباب

■ بدأت تظهر في السنوات الأخيرة في عدد من المخيمات الفلسطينية بعض الآفات الاجتماعية في أوساط الشباب، ولا سيما منها آفة المخدرات، التي تتهدد مخيماتنا ومجتمعنا، لما لها من تداعيات سلبية على مصير الشباب تحديداً والملاجئين عموماً.

ولا شك أن ظاهرة المخدرات ليست محصورة في المخيمات فحسب، حيث تنتشر هذه الآفة في العديد من المناطق والبلدات اللبنانية، حيث أعلن وزير التربية اللبناني قبل عامين أن ٢٠٪ من الطلاب في المدارس اللبنانية يتعاطون مواد مخدرة. الى جانب ما نشرته صحيفة السفير اللبنانية عن عدد المدمنين في لبنان في العام ٢٠١٥ والذي بلغ حوالي ٢٤ ألفاً.... وعليه، فإن المخيمات الفلسطينية ليس إستثناء، بل هي تتأثر بالبيئة المحيطة بها.. ونحن معنيون بما يجري فيها بالدرجة الأولى.

وإذا ما عدنا الى المخيمات الفلسطينية، فلا يمكن مناقشة مكافحة ظاهرة المخدرات بدون البحث المعمق في الأسباب والخلفيات والظروف التي تساعد في تفشي هذه الظاهرة، حتى لا يصبح التحرك الذي تقوم به بعض الهيئات والمؤسسات في المخيمات دون جدوى أو فعالية .

من المعروف أن هذه الظاهرة تنتشر بشكل أكبر في المناطق المحرومة والفقيرة، فكيف هو الحال اليوم في مخيماتنا الفلسطينية التي تصنف بأنها من أشد وأكثر المناطق فقراً وحرماناً، حيث ترتفع ظاهرة البطالة الى نسبة عالية بين صفوف الشباب والمهنيين والخريجين الجامعيين، بسبب القوانين اللبنانية الجائرة التي تحرم الفلسطينيين من حق العمل والتملك، الى جانب تراجع خدمات وكالة

الاونروا والتقليصات المتواصلة على برامجها وخدماتها، وحالة الضغط السكاني التي تعيشها المخيمات وغياب البيئة والمناخ الصحي السليمين فيها، يضاف الى كل ذلك تراجع دور مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية الإجتماعية والإقتصادية والثقافية وغيرها.

من هذا المنطلق ينبغي بحث هذه الآفة، وإبراز الأسباب التي تساهم في توفير البيئة والمناخ المناسب لإنتشارها، والتي توفر الفضاء الخصب لمروجي هذه المواد السامة مستغلين الحالة النفسية وغياب الأمل عند الشباب، ومستغلين أيضاً فقدان الأمن وضعف المرجعية القادرة على الإمساك بأوضاع المخيمات من كل جوانبها.

وانطلاقاً من ذلك، نرى ضرورة أن تحمل القيادة السياسية الفلسطينية في لبنان ملف الحقوق الإنسانية والإجتماعية بطريقة مختلفة عن النهج الحالي والإقلاع عن العمل الموسمي والإعلامي الذي لا يرتقي الى حجم معاناة شعبنا وظروفهم الخائفة الناجمة عن إستمرار حرمانهم من حقوقهم الانسانية، فضلاً الى جانب ضرورة متابعة ملف الاونروا والتحرك المتواصل لتحسين خدماتها وتطويرها على الصعد كافة الإجتماعية والإغاثية والتربوية والصحية، الأمر نفسه مطلوب من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية لتفعيل برامجها بما يلبي الإحتياجات المتزايدة لأبناء شعبنا في المخيمات.

كل ذلك ينبغي أن يقترن بدور فاعل للقوى السياسية ولمؤسسات المجتمع المدني والأهلي والأندية والأطر والمنظمات الشبابية والطلابية المعنية بإدارة أنشطة توعية وإرشاد متنوعة، وتوفير برامج تستقطب الشباب وتساعدهم للتفاعل الإيجابي والنهوض بالمجتمع. وهنا يمكن أن تساهم مراكز الشباب ومدارس الاونروا بشكل كبير بهذه البرامج، بما يساعد على خلق بيئة سليمة ورافضة لإنتشار هذه الآفة، وقادرة أيضاً على رعاية الحالات التي تقع ضحية وفريسة المروجين، من خلال بناء الاونروا لمراكز صحية وإجتماعية تمتلك الأدوات والبرامج التي تمكنها

من التعاطي مع حالات الإدمان وإعادة تأهيلها . الى جانب ضرورة وجود سياسة رادعة تحاسب وتردع المروجين وتحارب إنتشار هذه الآفات داخل المخيمات وفي أوساط الشباب الفلسطيني ■



## الاتحادات والمنظمات الشعبية والمؤسسات الشبابية

■ منذ نشأتها أسست م.ت.ف دائرة للتنظيم الشعبي، أوكلت إليها مسؤولية تنظيم للاتحادات الشعبية الفلسطينية، والإشراف على إنتخاباتها، والمشاركة في مؤتمراتها العامة، وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها، لتمكينها من القيام بمهامها وتطوير نشاطاتها في كل المجالات. تضم الدائرة عدداً من الإتحادات المعنية بأوضاع الشباب منها: إتحاد الشبيبة، الإتحاد العام لطلبة فلسطين، المجلس الأعلى للشباب والرياضة. الحركة الكشفية الفلسطينية، الإتحاد العام للفنانين الفلسطينيين، الإتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الى جانب دائرة أخرى هي دائرة التربية والتعليم العالي وهي المسؤولة عن قضايا التعليم، ومتابعة برامجه في صفوف الشعب الفلسطيني في الأقطار العربية وفي الأراضي المحتلة.

ولا شك أن الإتحادات والمنظمات الشعبية الفلسطينية لعبت دوراً هاماً على مدى سنوات طوال، وساهمت في توحيد صفوف الفئات الوطنية والقطاعات الإجتماعية للشعب الفلسطيني بتجمعاته المختلفة، وفي إبراز شخصيته وهويته الوطنية المستقلة.

الآن هذه الإتحادات تعيش حالة من التراجع والغياب والتهميش منذ سنوات طويلة، نتاج حالة من الصراع بين مفهومين، الأول ينظر الى قواعد الاتحادات كقوة إنتخابية صماء يستخدمها كي تؤمن له أغلبية في الهيئات القيادية تكفل له إستصدار قرارات تتلاءم وسياساته، وبالتالي لا ينظر الى هذه القواعد والفئات الشعبية من منظور تنظيمي ورص صفوفها على أرضية برامج عمل تحقق المصالح الوطنية والإجتماعية لهذا القطاع أو ذاك، وإنما ينظر إليها فقط من

المنظور الإستخدامي بعيداً عن إحتياجاتها وتطلعاتها وهمومها. ومفهوم آخر ينطلق ويؤمن بضرورة تنظيم القاعدة النقابية وتشغيلها ببرنامج عمل إجتماعي وطني يستهدف توعية هذه القاعدة بحقوقها وواجباتها الوطنية، وتعميق الحياة الديمقراطية وترسيخها داخل أطرها وهيئاتها وتمليكها برامج عمل تمكنها من الدفاع عن حقوق ومصالح قواعدها والانخراط المنظم في النضال الوطني العام باعتبارها من أهم قواعد م.ت.ف.

وتعاني الاتحادات بوجه عام من عدم التقيد بمواعيد محددة لتنظيم إنتخاباتها وعقد مؤتمراتها العامة، وهذا يعود لأسباب مختلفة منها ما له علاقة بضعف دور الدائرة ومتابعتها لهذا الأمر، وغياب الإرادة السياسية لإنجاز هذه الإستحقاقات، الى جانب حالة الشلل والتعطل التي تعاني منها الأمانات العامة للعديد من الاتحادات.

ومن المؤكد أن تعطيل الإستحقاقات الديمقراطية وعدم عقد المؤتمرات العامة أو تأخرها لفترات طويلة، يؤثر سلباً على تطوير بنية الاتحادات وعملها وهياكلها ولوائحها الداخلية، وينعكس بالتالي على مدى ثقة الجمهور بها وعلى قدرتها على التمثيل الحقيقي للقطاعات المعنية بها أو بالعمل على تحقيق أهدافها الداخلية أو المتعلقة بالشأن العام. مع الإشارة الى نجاح بعض الاتحادات بتجاوز حالة الترهل القائمة في الهيئات المركزية لإتحاداتها وقيامها بمبادرات وجهود محلية بعقد مؤتمراتها الفرعية.

ونعتقد أن التعاطي بمسؤولية وجدية مع هذا الملف من قبل منظمة التحرير الفلسطينية من شأنه أن يعيد الإعتبار للحركة الشبابية والطلابية الفلسطينية التي تعاني اليوم من حالة إغتراب حقيقي نتيجة الإهمال وسياسة التهميش الممارسة بحقها منذ توقيع اتفاق اوسلو.

ومن ناقل القول في هذا المجال أيضاً، أن الشباب الفلسطيني بات يشعر اليوم

بأكثر من رغبة للصراخ، والثورة على واقع التهميش الذي يعيشه، إنه مشحون بطاقة الرفض والتمرد، ويشعر أن أطواقاً من العزلة والتهميش والتغيب تشيد حوله، وكل التوصيفات الجاهزة والصيغ الفوقية والحلول الوهمية والمجزوءة، ومؤسسات واتحادات الرعاية المفترضة، جميعها اليوم وبواقعها المأزوم تفقد الى الأهلية على التعايش مع الواقع ومعطياته، والقدرة على تلبية متطلبات وطموح الشباب. إن إستمرار بقائها بهذا الحال يزيد الوضع تعقيداً، وتتفاقم بالمقابل المشكلات أمام الشباب الفلسطيني الباحث عن مشروعية دوره ووجوده، وحقه في صياغة مستقبله.

من هذا المنطلق يمكن القول إن تفعيل الاتحادات الشعبية وتمكينها من أداء دورها في توحيد وتنظيم أوسع لقطاعات الشبيبة والطلبة وكل الفئات الاجتماعية، والإرتقاء بمستوى تعيبتها ومشاركتها في النضال الوطني الفلسطيني، يتطلب التخلص من عقلية الهيمنة والتفرد لصالح ترسيخ الحياة الديمقراطية داخل صفوف هذه المنظمات والاتحادات، وتطوير برامج عملها بما يستجيب للمصالح والمشكلات الملحة للفئات الاجتماعية التي تمثلها، وتنظم النضال من أجل تلك المصالح ووضع الحلول لتلك المشكلات.

### وعلى هذا الأساس ينبغي العمل من أجل:

- إعادة الإعتبار لتلك الاتحادات التي تعيش حالة من التعطل بسبب غياب حياتها الديمقراطية، وفي مقدمتها اتحاد الطلبة ومجلس رعاية الشباب وغيرهما من الاتحادات الشبائية، وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية وإجراء الإنتخابات لمختلف هيئات الاتحادات من خلال التنسيب وعقد المؤتمرات وفقاً لقانون التمثيل النسبي الكامل. وتفعيل أدائها في رعاية هموم الشباب والطلبة ومتابعة أوضاعهم على كافة الصعد الوطنية والسياسية والتربوية والاجتماعية والثقافية بما يسهم في إستنهاض الشباب الفلسطيني وتمكينه على مختلف المستويات.

- الإهتمام بتطوير وتنمية قدرات الشباب وتطوير إبداعاتهم ومواهبهم عبر رعاية ودعم تشكيل الفرق المتنوعة وتوفير فرص النجاح والإستمرارية لها.
- توحيد جهود كافة القوى والمنظمات الشبابية الفلسطينية الديمقراطية والتقدمية في للضغط باتجاه تطوير ديمقراطي لكافة الاتحادات الفلسطينية بما يعيد لها الإعتبار ويمكنها من القدرة على إجتذاب أوسع قطاع شبابي وطلابي وتفعيل مشاركته السياسية والوطنية والاجتماعية ■



## الشباب والمشاركة السياسية

■ إن قضية تفعيل دور الشباب والطلاب وتعزيز مشاركتهم في المجتمع الفلسطيني ليست قضية أكاديمية، بل مسؤولية وطنية بحاجة لإهتمام كبير، إنطلاقاً من أن هؤلاء الشباب هم الثروة الأساسية التي تمتلكها الحركة الوطنية الفلسطينية، وهم مرشحون للمساهمة بفعالية في التصدي للتحديات التي ما زالت تواجه المجتمع الفلسطيني وقضيته الوطنية. وهذا يحتاج الى الإهتمام بمشكلات الشباب ووضع الحلول لها وإنشاء قنوات التواصل معهم وصولاً إلى بناء الشخصية الشبابية السوية التي تستطيع التفاعل الإيجابي مع المجتمع وتحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقها.

ومن أجل تمكين الشباب من القيام بهذا الدور الريادي والمتقدم، لا بد من سياسة وطنية جديدة يتم التعامل فيها مع الشباب، من خلال الإستفادة من التجارب الماضية. وبشكل خاص من قبل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية التي ينبغي أن تخرج من حالة الإنغلاق والتفوق، وتنتج نحو تعميم الديمقراطية والانتخابات في مختلف مؤسساتها وإدارتها، واستعادة الحياة الديمقراطية وتعميم تجربة التمثيل النسبي في كل المؤسسات والإتحادات الشبابية والطلابية، بما يكفل وضع حد لظاهرة التفرد والهيمنة الفئوية، ويفسح المجال أمام مشاركة الشباب ووصولهم الى المواقع القيادية والإعتراف بكفاءاتهم وقدراتهم، وتنظيم صفوفهم بما يضمن التوجه نحو تفعيل النضال المطلبي وتفعيل صلة الحركة الطلابية والشبابية بالقضايا المجتمعية . لتأخذ دوراً واضحاً يرتبط بقضايا التحرر الوطني والإجتماعي وصولاً إلى المجتمع الحر الديمقراطي عبر إتاحة الفرصة لها للتأثير في صنع القرار .

ولابد من الإشارة الى المسؤولية الكبرى التي تقع على عاتق الأحزاب والفصائل، حيث نلاحظ تراجعاً ملموساً وابتعاد نسبة كبيرة من الشباب أو إستكفافها الى حد كبير عن النشاط السياسي والحزبي، ولهذا بدون شك أسبابه المرتبطة بطبيعة بعض الأحزاب والفصائل وبرامجها الموجهة للشباب والتي إما أنها لا تعطي الإهتمام المطلوب للشباب، أو أن خطابها السياسي لا يشكل عامل جذب لهم، وعدم مواكبتها لمتطلبات الشباب العصرية وإحتياجاتها الراهنة. ونجد اليوم الكثير من الأحزاب تتعاطى مع الشباب بطريقة إستخدامية خاضعة للمصالح الحزبية والفئوية الضيقة التي تقيد حركتهم وتغلق أمامهم فرص المبادرة والإبداع والمشاركة الحقيقية، وفي المقابل لا نغفل أن هنالك من يتوجه إليهم من منطلقات تنمية وطنية صادقة تستند إلى القناعة بأهمية دور الشباب وضرورة إشراكهم والإستفادة من طاقاتهم وإمكاناتهم.

ويمكن القول إن سياسة الإستخدام هذه جعلت العديد الشباب الفلسطيني يتجه نحو تشكيل أطره ولجانه المحلية الخاصة، غير المرتبطة تنظيمياً بالحركة الوطنية وبمؤسساتها الوطنية الجامعة، وذهب البعض لاتخاذ مواقف حادة من الحالة السياسية الفلسطينية وما تعانیه من تمزق وإنقسام وتشرذم، وقد أدى إبتعاد فئة كبيرة من الشباب عن المؤسسات الوطنية الجامعة الى جعل هؤلاء الشباب عرضة للإستغلال من قبل العديد من الجهات التي حاولت إستغلال حالة الرفض لديهم، وبالتالي وقع العديد من هؤلاء الشباب فريسة الإستخدام من جديد، واستغلت طاقاتهم ومطالبهم أحياناً لأهداف لا ترتبط بما يرفعونه من شعارات وإنما لأهداف وأجندات أخرى، بعيداً عن مطالبهم التي تنادي بحقوقهم في المشاركة وبالإصلاح والتغيير.

يقع على عاتق الأحزاب والفصائل والمؤسسات الوطنية مسؤولية كبيرة وهي معنية بالعمل على إجراء مراجعة لسياساتها وطرق عملها بإتجاه مغادرة لغة الإستخدام والعلاقات العامة، والبحث الجدي في المعوقات التي تحول دون

المشاركة السياسية الفاعلة للشباب، وهذا يفرض وبالضرورة العمل على وضع برامج شاملة تستطيع جذب الشباب وتحاكي إهتماماتهم وتدافع عن حقوقهم ومصالحهم، وتسهل وتهيئ وتنمي قدراتهم وتجعلهم قادرين على تحمل المسؤولية ومواجهة كل الصعاب التي تعترض مستقبلهم، وسيكون لهذا، بطبيعة الحال، بالغ الأثر في تطوير أداء الشباب ومشاركتهم السياسية ويعزز حضورهم وفعالهم النضالي ويمكنهم من التفاعل المطلوب مع مختلف التحديات التي تواجه شعبنا وقضيتنا الوطنية.

وإزاء ما سبق يقع على عاتق الشباب مهمة إنتزاع حقوقهم، وعلى قوى الشباب إعادة تنظيم ذاتها وفق أسس ديمقراطية لتعمل على أساس أنها شريك فاعل في القرارات، وهذا يتطلب:

- تفعيل دور الشباب داخل الأحزاب والاطر الوطنية، وتطوير قدرات الشباب وإمكانياتهم وخبراتهم التي تؤهلهم لممارسة الدور القيادي والقدرة على المشاركة في صنع القرار.

- تشجيع ودعم ترشيح الشباب في كافة الإنتخابات، سواء كانت مجتمعية وأهلية أو حزبية، أو في إطار المؤسسات الوطنية واللجان الشعبية والاتحادات النقابية، وتحفيزهم على ذلك.

- العمل المتواصل والهادف إلى تعديل الثقافة السائدة، حول طبيعة ودور الشباب، خاصة وأن الصورة النمطية للشباب في إطار الثقافة السائدة مرتبطة بالتهور والتسرع وغياب الحكمة، وتعديل هذه الثقافة، سيسهل من تبوء الشباب لمراكز قيادية.

- تفعيل لغة الحوار وخلق مساحات وفضاءات للنقاش والتفاعل ما يمنح للشباب مساحة للتعبير عن آرائهم وتطلعاتهم وهمومهم، وإشراكهم في عملية التخطيط والتنظيم وتطوير قدراتهم القيادية.

- تفعيل دور المؤسسات الثقافية والمجتمعية والتعليمية والتربوية والإعلامية في مجالات التنقيف بحقوق الشباب وحققهم في المشاركة السياسية من خلال برامج التوعية والتنقيف، ووسائل الإعلام.
- تطوير البنى والهياكل التمثيلية للشباب لجهة توحيد الخطاب، وتكامل الأدوار، والإندماج مع الشباب وتبني قضاياهم ومشكلاتهم ومبادراتهم.
- إعتبار مشاركة الشباب في الحياة السياسية خطوة تتطلب وتكفل حماية وصون حقوق الشباب في المجتمع.
- العمل من أجل وضع إستراتيجية عمل شبابية، تحقق للشباب طموحاتهم، وتوحد جهودهم من أجل تمكينهم من القدرة على الفعل والتأثير، بما يؤدي الى تغيير واقعهم وتحسين ظروف حياتهم الإقتصادية والاجتماعية والتربوية، كما من أجل تسخير إمكانات الشباب الفلسطيني وتعزيز مشاركتهم في مسيرة النضال الوطني الفلسطيني لدرح الإحتلال ومن أجل إنجاز حق العودة ومواجهة مشاريع التهجير والتوطين ■

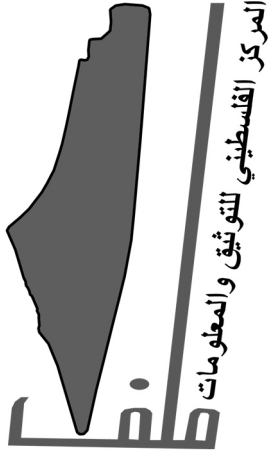
## إصدارات سلسلة «كراسات ملف»

- ١ - قراءات في مشروع دستور دولة فلسطين
- ٢- جدار الضم والفصل العنصري
- ٣- الظل والصدى.. قراءة في وثيقة جنيف - البحر الميت
- ٤- قراءة في الحكومات الفلسطينية
- ٥- اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة
- ٦- فلسطين في الأمم المتحدة.. ٢٩/١١/٢٠١٢
- ٧- المشروع الفلسطيني - العربي إلى مجلس الأمن.. ٢٩/١٢/٢٠١٤
- ٨- في حال الدولة المدنية
- ٩- الأونروا: وكالة للإغاثة والتشغيل.. أم وكالة تنمية إقليمية للمواطنة والتوطين
- ١٠ - الإنتفاضة الثانية.. والبندقية
- ١١ - الإستيطان في قرارات مجلس الأمن
- ١٢- القضية الوطنية في زمن الإضطراب الإقليمي..
- ١٣- أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية (موضوعات)
- ١٤ - في وهج إنتفاضة القدس والأقصى.. المفاوضات، الإنقسام، حال الديمقراطية الفلسطينية

١٥ - في ذكراه المئوية.. وعد بلفور في مدار سايكس - بيكو

١٦ - اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني (أشد) .. برنامج العمل الوطني والاجتماعي





السعر: 5 دولار أو ما يعادلها .